

رؤية جديدة للأمن الإنساني من أجل تفعيل الحق في جودة الحياة

أ/ مريم حسام

باحثة دكتوراه في جامعة الحاج لخضر باتنة

أستاذة مساعدة قسم "ب"

كلية الحقوق جامعة سطيف -2-

الملخص :

يتحقق مفهوم الحق في جودة الحياة بتحقيق انتفاع الفرد بكافة حقوقه وحرياته، مما يجعل من الحياة أكثر رفاها وكرامة، وهذا ما يعزز ذاتية الرضا و السعادة لديه. ويساهم الأمن الإنساني في تحقيق جودة الحق في الحياة، وذلك من خلال تمكين الأفراد من مختلف حقوقهم وحرياتهم التي تسمح لهم بعيش حياة نوعية وكريمة، وتضمن فرص استدامة هذه الحياة للأجيال المقبلة.

فالأمن الإنساني كمفهوم متعدد الأبعاد يعمل على حماية الناس من جميع أنواع التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية...، كما يساهم في تمكينهم من الانتفاع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية التي تشكل دافعا لتوجيه حياتهم نحو الأفضل.

Résumé :

la notion du droit à la qualité de vie ne se concrétise que si les individus bénéficient suffisamment de leurs droits et libertés ce qui rend leur vie plus prospère. et la sécurité humaine contribue à la concrétisation le droit à la qualité de vie; toute en offrant aux individus la possibilité d'exercer leurs droits et libertés. De plus elle leur permet de mener une vie avec dignité, et assurer la viabilité de cette vie pour les générations futures.

La sécurité humaine comme un concept multidimensionnel protège les individus contre toute menace sociale; politique et environnemental et leur permet de bénéficier de leurs droits et libertés et ce pour une vie meilleure.

المقدمة :

في إطار اهتمام العالم بحقوق الإنسان تغير التوجه الأمني الذي كان يركز على أمن الدولة إلى توجه جديد يركز على أمن الإنسان، وبعد أن كان الأمن يفسر تفسير ضيقا مركزا على القوة العسكرية وعلى الحدود السياسية للدولة أصبح يرتبط أساسا بالتنمية الإنسانية ومدى نجاعة النظم الديمقراطية في احترام حقوق الإنسان، وبالتالي توسع المجال الأمني ليشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية ليظهر ما يعرف بالأمن الإنساني .

ويهتم الأمن الإنساني بحياة الناس وهذا من خلال حمايتهم من مختلف التهديدات والمخاطر المعرقة لاستمراريتها من جهة، ومن جهة أخرى فهو يسعى من خلال أبعاده السبعة إلى ضمان تحقيق الرفاه الإنساني وكذلك الرفع من مستوى الكرامة الإنسانية .

ونجد أن دعم وتقوية سبوعية الأمن الإنساني تشكل دفعة إيجابية نحو تحقيق العديد من القيم الإيجابية المدعمة والمحسنة من نوعية الحياة، وبهذا تظهر الرؤية الجديدة للأمن أو المفهوم الحديث المركز على الأمن الإنساني على أنه أكثر ارتباطاً بالحق في جودة الحياة، وهذا من خلال عمله على تلبية كافة الحقوق والحاجات وكذلك تطوير المعطيات التي يوفرها المحيط الاجتماعي ليكون ذلك خطوة في سبيل تطور وازدهار الحياة الإنسانية .

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم النقاشات التي ساهمت في بلورة التصور الإنساني للأمن؟ وكيف يمكن للأمن الإنساني تحقيق الحق في جودة الحياة؟

وسعياً منا للإجابة على هذه الإشكالية حاولنا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث أساسية :

نعرض من خلال المبحث الأول تغير التصور الأمني من أمن الدولة إلى أمن الإنسان، أما من خلال المبحث الثاني فسنحاول التطرق إلى الإطار المفاهيمي لكل من الأمن الإنساني وكذلك الحق في جودة الحياة، وأخيراً ومن خلال المبحث الثالث سنركز على أهم الديناميات المفعلة لدور الأمن الإنساني في تحقيق الحق في جودة الحياة .

المبحث الأول: تغير التصور الأمني: من أمن الدولة إلى أمن الإنسان

بدأ الحديث عن مفهوم الأمن ينتشر خلال القرن السابع عشر وهذا مع نشوء الدولة الحديثة وبداية التركيز على الأمن الوطني أوريبا خاصة في ظل تنظيم العلاقات الدولية بعد معاهدة وستفاليا سنة 1648¹ . فالمفهوم الذي كان سائداً خلال هذه الفترة هو الأمن المركز على حدود الدولة والذي كان يستبعد نهائياً أمن الإنسان .

غير أن تغير الظروف وكذلك التهديدات جعل من هذا المفهوم يعجز عن الاستجابة والتصدي لها، الأمر الذي أدى إلى توسيع مفهوم الأمن ليظهر من خلال رؤية جديدة تركز على الإنسان، وهذا ما سنحاول تفصيله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التصور الأمني التقليدي وبداية الحديث عن أمن الدولة

كان المجتمع الدولي في السابق وبالتحديد قبل انعقاد معاهدة وستفاليا في حالة فوضى، يفتقد لأي سلطة دولية فعالة تساهم في قمع الطموحات العدوانية للدول التي كانت تعتمد على ترسانتها العسكرية لتحقيق أمنها وهذا ما أدى إلى انتشار سلسلة من الحروب والتراعات الطاحنة² . غير أن الوضع توازن مرحلياً وهذا بعد معاهدة وستفاليا لسنة 1648 والتي أسست لنوع جديد من العلاقات الدولية والتي ساهمت في بروز نهج أمن الدولة الذي بقي سائداً إلى غاية الحرب الباردة، وسنحاول عرض أهم المراحل التي برزت خلال هذه الفترة من خلال فروع التالية:

الفرع الأول: معاهدة وستفاليا وانتشار الحديث عن أمن الدولة

عملت معاهدة وستفاليا لسنة 1648 على تكريس مبدأ الدولة ذات السيادة وهذا من خلال فرض المساواة القانونية بين الدول ومنع أي دولة من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى³ . ومن خلال هذه المبادئ التي جاءت بها معاهدة وستفاليا المؤسسة لسياسة توازي القوى تم التركيز على أمن حدود الدولة مع عدم الاكتراث بأمن الإنسان ولا الاهتمام بالتهديدات غير العسكرية⁴ .

ولكن ما يؤخذ على هذه السياسة أنها كانت عامل أساسي للمحافظة على السلم في أوربا فقط، وهذا ما أدى إلى ظهور التزعة العنصرية من الدول الأوروبية خاصة في ظل توجه الدول الأوروبية نحو كسب المزيد من

المستعمرات، الأمر الذي أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وبعد نهاية هذه الحرب سنة 1918 وفي مطلع 1919 عقد مؤتمر فرساي في باريس والذي أسس تنظيما دوليا جديدا عرف باسم "عصبة الأمم"، وباعتبار أن هذه المنظمة كانت وليدة حرب مدمرة فإنها حملت وعدا بتنظيم المجتمع الدولي والحفاظ على السلام والعدل⁵، وبهذا عاد الحديث عن أمن الدولة يعترى الساحة الدولية آن ذاك، ولكن مساعي هذه المنظمة باءت بالفشل وعجزت عن منع الحرب المدمرة الثانية المتمثلة في الحرب العالمية الثانية.

الفرع الثاني: الحرب العالمية الثانية وبداية الحديث عن الأمن الجماعي
انهارت فكرة أمن الدولة في ظن قيام الحرب العالمية الثانية التي دامت من سنة 1939 إلى غاية 1945 والتي عبرت عن أضخم حرب وأكبر نزاع مسلح عصف بالعالم آن ذاك⁶، خاصة وأنها كانت الحرب الأكثر تدميرا عبر تاريخ الإنسانية، وهذا ما أدى إلى التخوف من قيام حرب عالمية جديدة لأن هذا كان مرادفا للانقراض البشري.

ونتيجة لهذا، ظهرت الضرورة إلى إعادة التفكير في ترسيخ فكرة الأمن من جديد وهذا من خلال تأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 التي أعادت بناء مفهوم الأمن الدولي الذي انهار خلال الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن هذه المنظمة قامت أساسا من أجل تكريس أمن الدول، إلا أن هذا لم ينف إدخال البعد الجماعي للأمن في خضم اهتماماتها، ففي ظل نظام الأمن الدولي الذي أسست له هذه المنظمة أخذ في الاعتبار عنصر سلامة الشعوب وكذلك الإيمان بحقوق الإنسان⁷.

ويظهر هذا جليا من خلال المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي أرست علاقة بين تحقيق الأمن والسلم الدوليين وبين احترام حقوق الإنسان، وهكذا جاءت مبادئ الميثاق معبرة عن تطلعات الشعوب في كل مكان من أجل العيش في سلام وكرامة مع الاعتراف بالحقوق التي تتجاوز حدود الدول⁸. وبهذا ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة كانت بداية الربط بين احترام حقوق الإنسان (فردا كان أو جماعة) وبين حفظ الأمن الدولي أي أن الحفاظ على الأمن الدولي يجب أن يكون مقرونا باحترام وحماية حقوق الإنسان وأمن الجماعات أو الشعوب.

المطلب الثاني: أنسنة الأمن: الاتجاه نحو التأسيس لرؤية جديدة للأمن
اقتربت نهاية الحرب العالمية الثانية بالدخول في مرحلة جديدة وهي مرحلة الحرب الباردة منذ سنة 1948 إلى غاية 1991، والتي تميزت بهيمنة الأمن القومي وأمن الكتلتين الذي كان يغلب عليه الطابع العسكري، وفي هذا السياق كان كل من العالم الليبرالي والعالم الاشتراكي يعتمد على الردع النووي لحماية مجالاتهم الجيوستراتيجية⁹. وهذا ما أدى إلى زيادة الترسانة النووية التي أصبحت تشكل أكبر تهديد لحياة وأمن الناس.

وخلال هذه الفترة وبالموازاة مع التهديدات العسكرية، شهد العالم الكثير من المعاناة الإنسانية خاصة مع زيادة تفاقم التهديدات ذات الطابع الإنساني والتي كان من أهمها الكوارث الطبيعية، الركود الاقتصادي العالمي في الفترة ما بين عامي 1971 و 1975 والذي حدث نتيجة تعرض اقتصاد البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث إلى سلسلة من الصدمات انتهت بأخطر كساد عرفته الدول المتقدمة في عامي 1974 و 1975¹⁰، هذا إضافة

للمجاعات التي ظهرت خاصة في الهند بين عامي 1965 و 1967 وفي إفريقيا بين عامي 1983 و 1985¹¹

ونتيجة لهذا ظهرت الضرورة لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل هذا النوع من التهديدات، وكانت البداية من خلال ما دعت إليه اللجان المستقلة التي تأسست خلال الحرب الباردة، ثم بداية الحديث رسميا عن الأمن الإنساني في فترة التسعينات من طرف الأمم المتحدة.

الفرع الأول: بداية الحديث عن أنسنة الأمن خلال الحرب الباردة

شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل والقضايا الأمنية بوجه إنساني، وقد أثرت مناقشات بشأن أنسنة الأمن من طرف لجان ومنظمات مستقلة منها المنظمة غير الحكومية المعروفة بنادي روما التي تأسست في سنة 1965 والتي طالبت من خلال سلسلة تقاريرها المعنونة "بإشكالية العالم" بالاهتمام بمختلف المخاطر والمشاكل الماسة بالأفراد كالفقر والتدهور البيئي وانعدام الأمن الاقتصادي ... إلى غير ذلك¹².

أما عن اللجنة المستقلة المهتمة بقضايا التنمية الدولية والمعروفة باسم comission Braudt التي تشكلت في سنة 1977 بناء على اقتراح من روبرت مكنمار رئيس البنك الدولي، فقد ركزت في عملها على القضايا بين الشمال والجنون وأهمية الفجوة بينهما التي تؤدي إلى خلق تهديدات أهمها اللامساواة والمجاعات التي تشكل خطرا كبيرا على المجتمعات¹³. وأكدت على ضرورة التغلب على الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول لتحقيق أمن الإنسان ومن ثم السلم العالمي.

كما أكدت اللجنة المستقلة لزع السلاح والمسائل الأمنية في تقريرها الصادر سنة 1982 بعنوان الأمن المشترك على ضرورة تحويل لانتباه نحو المصادر الجديدة من التهديدات، كما أكد التقرير أن الأمن أصبح يتطلب أن يحيا الناس حياة يتمتعون فيها بالكرامة والعدل¹⁴.

وبهذا وخلال فترة الحرب الباردة كان الحديث عن أنسنة الأمن بصورة غير واضحة، إذ كان التركيز بصورة أكبر على مصادر تهديد الأمن، ولم يطرح الأمن الإنساني للنقاش إلا بعد الحرب الباردة.

الفرع الثاني: بداية الحديث رسميا عن الأمن الإنساني

بعد نهاية الحرب الباردة وفي فترة التسعينات، ونتيجة لتوسع المخاطر الأمنية بدرجة كبيرة لتشمل مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والصحية، وبظهور أثرها على جوانب الحياة الإنسانية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة¹⁵. ظهرت الضرورة لإعادة توجيه الحديث عن الأمن بصورة جعلت منه مفهوما مرنا يركز على الإنسان ويعمل على الوقاية من كافة التهديدات غير العسكرية.

وقد ظهر التعبير الحقيقي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 والذي جاء معبرا عن القيم الأكثر إلحاحا لدى الناس، والتي تتصل بالحقوق الأساسية للإنسان المتمثلة في البقاء على قيد الحياة، التحرر من الفاقة، التحرر من الخوف وكذلك العيش في كرامة.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني والحق في جودة الحياة: مقارنة معرفية

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى الإطار النظري لكل من الأمن الإنساني وكذلك الحق في جودة الحياة وهذا من أجل تسليط الضوء على أهم العناصر المميزة لكل منهما، وهذا من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني

إن مفهوم الأمن الإنساني ليس من المفاهيم السهلة ولا من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، فبالرغم من وجود اتفاق حول وحدة التحليل الأساسية للأمن الإنساني وهو الفرد، إلا أن الخلاف لا يزال قائماً حول مختلف التعريفات التي تناولت هذا المفهوم.

وبهذا ومن خلال دراستنا لهذا المفهوم سنحاول التطرق إلى أهم الآراء التي تناولته بالدراسة مع التركيز على أهم العناصر المميزة له وهذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تعريف الأمن الإنساني

إن تعريف الأمن الإنساني تطور وفقاً لسياقين أساسيين، ركز السياق الأول الذي تتبناه الحكومة الكندية على المفهوم الضيق للأمن، أما السياق الثاني والذي تم طرحه من طرف الأمم المتحدة فقد ركز على المفهوم الشديد الاتساع الذي يشمل كل ما يمس بأمن وكرامة الأفراد، ولهذا ومن أجل تعريف الأمن الإنساني سنحاول التركيز على كل من التعريف الضيق والتعريف الواسع له وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: التعريف الضيق للأمن الإنساني

وهو ما يعرف بالتعريف الكندي للأمن الإنساني، والذي تبناه وزير الخارجية الكندي Liyod Axworthy، فقد وضع هذا المفهوم باعتباره جزءاً أساسياً من السياسة الكندية وذلك بالإشتراك مع النرويج¹⁶.

وقد عرف وزير الخارجية الكندي Liyod Axworthy الأمن الإنساني بأنه وسيلة لحماية الأفراد من التهديدات وهذا الوضع أو الشرط يتميز بعدم وجود انتهاكات للحقوق الأساسية للأفراد ضد أمنهم بل وحياتهم أيضاً¹⁷.

واستناداً على هذا ومن أجل تحقيق سلامة الأفراد وضع المفهوم الكندي خمس أولويات للسياسة الخارجية من أجل تعزيز الأمن الإنساني وهي¹⁸:

حماية المدنيين من النزاعات المسلحة،

عمليات دعم السلام،

منع الصراعات،

الحكم الراشد، المساءلة والديمقراطية،

السلامة العامة.

ثانياً: التعريف الواسع للأمن الإنساني

ظهر التعريف الواسع للأمن الإنساني سنة 1994 في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع اليابان، ويركز هذا المفهوم من خلال تحقيقه للأمن الإنساني على الجمع بين متغيري "التحرر من الخوف" و"التحرر من الحاجة"

وسعيًا لتحقيق هذين المتغيرين يركز هذا المفهوم إلى حد كبير على حق الفرد في العيش بحرية وكرامة بعيدا عن الفقر، الخوف وفي ظل تحقيق العدالة في ممارسة كل الحقوق وكذلك ضمان تنمية قدراتهم الإنسانية¹⁹. ويتمشى التعريف الواسع للأمن الإنساني على نحو متزايد مع توفير شروط العيش الكريم لتحقيق الحياة الأفضل، ولهذا ومن خلال هذه الدراسة سنقوم بتبني التعريف الواسع للأمن الإنساني وذلك لأنه أكثر المفاهيم تحقيقا لجودة الحياة.

أولاً: تعريف الأمن الإنساني

يعرف الأمن الإنساني على أنه حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته. كما يعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع القاسية والواسعة النطاق، ويتطلب هذا إيجاد نظم سياسية، اجتماعية، اقتصادية، بيئية، ثقافية وعسكرية التي تمنح الناس لبنات البقاء على قيد الحياة²⁰. ومن خلال استقراء هذا التعريف نجد أن مصطلح "الجوهر الحيوي" غير محدد بدقة، ولكن يمكن استخلاص أنه ينحصر في مجموعة الحقوق والحريات الأساسية التي يجب أن تكفل لجميع الأفراد²¹. كما أنه يهدف إلى تحقيق شرطي التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة التي تظهر من خلال ما يلي:

التحرر من الخوف: يتضمن هذا الشرط عيش الحياة بطريقة خالية من القهر ودون أي تهديد أو عنف سواء كان صادرا عن الأفراد أو عن الجماعات أو عن الدولة في حد ذاتها²².

التحرر من الحاجة: يتمثل شرط التحرر من الحاجة في ضمان الوصول إلى الحاجات الأساسية التي تشكل ضرورة لحياة الناس، كما يتضمن مسؤولية الحكومات في ضمان الرفاه الإنساني لمواطنيها²³. ولتحقيق هذين المتغيرين يعتمد الأمن الإنساني على كل من استراتيجيتي الحماية والتمكين اللتين تظهران من خلال العنصر الموالي.

ثانياً: استراتيجيات الأمن الإنساني

تتمثل استراتيجيات الأمن الإنساني في كل من الحماية والتمكين، اللتان تتدعمان بصورة مشتركة في تحقيق هدف الأمن الإنساني ويمكن تبيان أهميتها من خلال ما يلي:

استراتيجية الحماية: الأمن الإنساني هو أمن وقائي ويعترف بأن الناس والمجتمعات مهددة بالعديد من التهديدات القاتلة. ولهذا فهو يقوم على فكرة التنبؤ بالأخطار الأمنية القادمة واتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتجنب تلك الأخطار والكوارث الأمنية²⁴، وعليه فهو يحث على وجود مؤسسات حكومية وغير حكومية توفر الحماية مع تحقيق الاستجابة والرقابة بدلا من رد الفعل.

استراتيجية التمكين: يظهر التمكين على أنه توسيع قدرات مختلف الفواعل في المجتمع سواء كانوا أفرادا أو جماعات ومساعدتهم على تطوير مختلف جوانب حياتهم²⁵، ويتطلب هذا توسيع حرية الاختيار والعمل التي تتفعل بزيادة القوة الذاتية والسيطرة على الموارد واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة المرء، وبهذا يمارس الناس خيارا واقعيًا مما يكسبهم السيطرة على حياتهم²⁶. ويزيد من تحقيق الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان المدعمة لتحقيق الأمن الإنساني.

الفرع الثاني: العناصر الأساسية للأمن الإنساني

تشكل حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية والديمقراطية ثالوثا متفاعلا يدعم كل منها الآخر، كما تشكل العناصر الأساسية للأمن الإنساني الذي لا يمكن تحقيقه عمليا من دونها، ونحاول من خلال هذا الفرع تبين علاقتها بالأمن الإنساني، وهذا من خلال ما يلي:

أولاً: حقوق الإنسان كعنصر أساسي في الأمن الإنساني

إذا كان الأمن الإنساني مرتبطاً بحماية الجوهر الحيوي لحياة الناس الذي يتشكل أساساً من حقوق الإنسان، فإن هذا يظهر صور الترابط بين المفهومين ويبين أنه لا يمكن التفكير في الأمن الإنساني خارج مجال هذه الحقوق، فحقوق الإنسان تشكل الأساس المعياري للأمن الإنساني فهي مرتبطة بتلبية الحاجات الأساسية كالغذاء، المأوى، الصحة والتعليم وغير ذلك من الحاجات التي ينظر إليها بوصفها عناصر أو أبعاد له²⁷.

ويعتبر الاعتراف بحقوق الإنسان مصدراً أساسياً لتحديد نجاعة النظام السياسي، أي أنها تعتبر مؤشراً أساسياً للتعبير عن نوعية الديمقراطية التي تشكل النظام الأساسي والوحيد المتوافق مع توسيع الحريات والاحترام الكامل لكرامة ورفاه الناس²⁸.

ثانياً: الديمقراطية كعنصر أساسي في الأمن الإنساني

الديمقراطية قيمة أخلاقية تساهم في تحسين الظروف المادية للحياة سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية أو السياسية والهادفة لضمان الكرامة الإنسانية²⁹، وتظهر الديمقراطية على أنها نظام حكم شامل لكل من المؤسسات، العمليات والسياسات التي تؤدي إلى التنمية وحقوق الإنسان³⁰. ولكن قبل تحقيق هذا تسعى الديمقراطية إلى تحقيق الإصلاح والاستقرار وكذلك تغييب العنف المنظم الذي يعتبر كمرجع لحق الناس في العيش في مجتمع آمن.

ثالثاً: التنمية الإنسانية كعنصر أساسي في الأمن الإنساني

يرتبط الأمن الإنساني ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الإنسانية التي تظهر كشرط لوجوده، والتي تعرف على أنها عملية لتوسيع خيارات الناس وقدراتهم وهي لا تعتمد في هذا على توسيع الدخل فحسب بل تتعدى هذا إلى مجالات أخرى تظهر من خلال الصحة، التعليم، البيئة والعمالة... إلخ، وبهذا تظهر فكرة التنمية الإنسانية على أنها فكرة شديدة التفاؤل والتي تساهم في تحقيق التحرر من الحاجة وكذلك زيادة ازدهار الحياة الإنسانية، وهذا ما يساهم في تحقيق نوع من التوازن في المجتمعات والذي يكون داعماً أساساً للاستقرار³¹.

المطلب الثاني: مفهوم الحق في جودة الحياة

يعتبر الحق في جودة الحياة مفهوماً شاملاً يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية وكذلك الإشباع المعنوي الرافع من قيمة الإنسان والمحقق لكرامته الإنسانية. ويعتبر هذا الحق كمتغير تابع للأمن الإنسان يتحقق بتحقيقه، وينعدم بانعدامه، وهو يعكس كافة المفاهيم الإيجابية التي ترفع من قيمة الحياة الإنسانية، والتي يكون تقييمها عبارة عن مسألة ذاتية يشعر بها كل فرد. ونحن من خلال هذا المطلب سنحاول عرض الإطار العام لهذا الحق، وهذا بالتركيز على تعريفه وتبيان أهم العناصر المرتبطة به.

الفرع الأول: تعريف الحق في جودة الحياة

يقتضي وضع تعريف للحق في جودة الحياة معرفة المقصود أولاً بكلمة "حق" وكذلك المقصود "بجودة الحياة" تم العمل على التركيب بينهما حتى يتمكن من الوصول إلى تعريف شامل لهذا الحق. غير أن هذا التركيب يفرض علينا نوعاً من الصعوبة خاصة أمام تعدد جوانب الحياة وتباينها وتعدد تفاعلاتها، هذا فضلاً عن الذاتية في التعامل مع مصطلح "جودة الحياة".

أولاً: تعريف "الحق"

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى كل من التعريف اللغوي وكذلك التعريف الاصطلاحي للحق. التعريف اللغوي للحق: الحق في اللغة خلاف الباطل، وهو مصدر حق الشيء، يحق إذا ثبت ووجب، كما يطلق على العدل، والإسلام، والمال، والملك، والموجود الثابت والصدق، ويقال: حق الله الأمر: إذا أثبتته وأوجبه. التعريف الاصطلاحي للحق: هناك عدة تعريفات للحق إلا أن أهم هذه التعريفات تظهر من خلال ثلاث مذاهب أساسية:³²

الحق في المذهب الشخصي: ركز على صاحب الحق وبالتالي عرف الحق على أنه قدرة أو سلطة إرادية تثبت لصاحب الحق.

الحق في المذهب الموضوعي: ركز على الموضوع أو المصلحة التي يخولها الحق لصاحبه.

الحق في المذهب المختلط: وعرف الحق على أنه قدرة إرادية ثابتة لصاحب الحق على مصلحة يحميها القانون. ثانياً: تعريف "جودة الحياة"

تعددت التعريفات التي تناولت "جودة الحياة" واختلفت، وهذا راجع لاتساع هذا المفهوم وعدم ارتباطه بفرع معين من فروع العلم، بل هو موزع بين الباحثين والعلماء على اختلاف تخصصاتهم، وسنحاول من خلال هذا العنصر حصر أهم التعريفات التي تناول جودة الحياة فيما يلي:

عرفها wolfgang glatzer بأنها حركية تلبية الحاجات والمطالب الإنسانية التي تغطي جميع جوانب الحياة، وتعكس كل ما هو مهم للفرد³³.

أما Alfred Michael Dacherey فقد عرفها بأنها الوصول إلى تحقيق إشباع لكل من الحاجات المادية والمعنوية للفرد بما يحقق ذاتية الرضا لديه المعبرة عن الدرجة التي يحكم فيها الفرد عن نوعية حياته باعتبارها حياة مواتية³⁴. وقد عرفها Sheldon بأنها تمثل ذلك الوجود الكامل والهادف المليء بالازدهار والوفاء والتمتع بالرفاه في ظل الديمقراطية وانخفاض البطالة³⁵.

ويرى العارف بالله أن جودة الحياة هي البناء الكلي الذي يتكون من مجموعة المتغيرات التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للإنسان بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية وأخرى ذاتية³⁶.

ثالثاً: تعريف الحق في جودة الحياة

من خلال المعطيات السابقة سنحاول الاجتهاد في وضع تعريف للحق في جودة الحياة، والذي يكون متميزاً بنوع من الحركية والمرونة بحيث يتناسب مع التصور الذاتي لكل إنسان.

الحق في جودة الحياة يمثل حركية التمكين الفعلي من كافة الحقوق والحاجات الإنسانية التي تغطي جميع جوانب الحياة بما يساعد على ترقية الحق في الحياة من مجرد البقاء إلى حياة نوعية وكريمة.

وبهذا يظهر أن كلا من البقاء، الرفاه والكرامة الإنسانية هي العناصر الأساسية للحق في جودة الحياة.

الفرع الثاني: عناصر الحق في جودة الحياة

بالرغم من أن جودة الحياة من المفاهيم الحديثة والتي لاقت العديد من الاختلاف في العديد من النقاط، إلا أن هناك نوع من الاتفاق أو التشديد على بعض العناصر التي تظهر من خلال عنصر البقاء على قيد الحياة، الرفاه الإنساني والكرامة الإنسانية.

أولاً: عنصر البقاء على قيد الحياة

يعبر هذا العنصر عن الحياة الإنسانية من منظور الكم الذي يحدد على الأقل فرص البقاء على قيد الحياة مع ضمان طول العمر. الأمر الذي يتطلب ضرورة إزالة كافة العقبات والمخاطر التي تحد من حياة الناس كجرائم القتل، الانتحار، الإجهاض، وكذلك عقوبات الإعدام خارج القانون.... إلخ.

كما يتطلب الأمر تلبية أهم الحقوق والحاجات الأساسية الضامنة للبقاء على قيد الحياة كالحق في الصحة الذي يظهر على أنه حالة من التمتع بالسلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز³⁷. والحق في الغذاء الكافي وكذلك الرعاية الصحية بالإضافة إلى الحق في الدخل الضامن لتلبية الحاجات الأساسية للعيش.

ثانياً: رفع مستوى الرفاه الإنساني

يمثل الرفاه الإنساني الحالة التي يكون فيها كل أفراد المجتمع قادرين على تحديد وتلبية حاجاتهم الرافعة من مستوى معيشتهم، ويكون لهم مجال واسع من الفرص لإشباع هذه الحاجات بصورة مستمرة³⁸.

وتتجسد أهم المجالات المدعمة للرفاه الإنساني في كل من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن خلال الجوانب الاقتصادية يتم تأمين الحق في الدخل الذي يظهر كعنصر جوهري في تحقيق نوعية الحياة المادية والتي غالباً ما ترتبط بارتفاع مستوى المعيشة³⁹.

أما الجانب الاجتماعي فيتحقق من خلال الحصول على الحاجات الإنسانية المحددة اجتماعياً كالتعليم، الخدمات الصحية، الغذاء، السكن.... كما تركز الجوانب الاجتماعية على تعزيز قدرات الأفراد الأمر الذي يساعدهم على تحسين مستوى معيشتهم. وتدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي للرفاه الإنساني بالجانب البيئي الذي يشكل عاملاً أساسياً لتوفير الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد ويزدهر وبالتالي تزيد نسبة تلبية الحاجات الإنسانية المحسنة لنوعية الحياة.

ثالثاً: الكرامة الإنسانية

تشير الكرامة الإنسانية إلى أعلى قيمة يمكن من خلالها معاملة كل إنسان والتي تفرض ضرورة احترامه⁴⁰. وتعتمد الكرامة الإنسانية على ضمان تحقيق والاعتراف بحقوق الإنسان لجميع الناس في جميع الأماكن والأوقات وهذا ما يسمح بتمتع كل فرد بالكرامة.

المبحث الثالث: الأمن الإنساني وديناميات تفعيل الحق في جودة الحياة

يسعى الأمن الإنساني لتدعيم وتفعيل الحق في جودة الحياة من خلال سبعة أبعاد مترابطة والتي تكون في جوهرها مرادفة لحقوق الإنسان، وتظهر هذه الأبعاد كحركية تساهم في الحفاظ على الحياة الإنسانية وضمان البقاء على قيد الحياة من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تحسين نوعية الحياة سواء من الناحية المادية أو من الناحية المعنوية. ويظهر هذا تفصيلاً من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الأمن الإنساني في الحفاظ على الحياة الإنسانية

يسعى الأمن الإنساني إلى تحقيق سلامة الناس وذلك من خلال توفير الحماية من جميع أنواع العنف المادي التي قد تهدد عنصر البقاء على قيد الحياة. كما يسعى لتوفير الحماية للناس ضد الأمراض والأوبئة المهددة لحياة الناس وحتى مخاطر سوء التغذية المقوضة لفرص البقاء على قيد الحياة ويظهر هذا من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الأمن الشخصي كأهم بعد ضامن للبقاء على قيد الحياة

جاء النص صراحة على الأمن الشخصي من خلال المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تم ربطه بحق أساسي هو الحق في الحياة.

ويتجسد الأمن الشخصي من خلال توفير الحماية من كافة التهديدات الماسة بالسلامة الجسدية وهذا تطبيقاً لمبدأ حرمة الحسد من التعدي عليه بالإيذاء البدني أو الجنسي أو التهديد به⁴¹. ولهذا وحماية للحق في البقاء على قيد الحياة من خلال حركية الأمن الشخصي فإن هذا يتطلب تحقيق الحماية للأفراد من جميع أنواع العنف التي نحاول حصرها فيما يلي:

منع كل اعتداء من الشخص على نفسه كالسلوك الانتحاري الذي يمثل أعلى درجات العنف على الذات، كما يمثل المحصلة النهائية لمجموعة من الأفعال التي يقوم بها الفرد للتخلص من حياته⁴².

منع جميع أنواع التعذيب والمعاملات القاسية التي ترتكب سواء من طرف النظم السياسية القامعة أو من طرف مجموعات من الأفراد كالجماعات الإرهابية وعصابات الجرائم المنظمة والتي تتعدى العنف المادي إلى العنف الجنسي والإكراه عليه باستعمال أساليب قمعية.

منع جميع أنواع الاعتداء على الشخص بالقتل سواء تمثل ذلك في حالات الإعدام التعسفي الذي يعتبر اعتداءً على الحق في الحياة، سواء على يد سلطات حكومية أو بتواطؤ معها دون أي عملية قضائية، أو كان الاعتداء بالقتل في إطار جرمي.

الفرع الثاني: الأمن الصحي والغذائي ودورهما في حماية الحياة الإنسانية

نتيجة لارتكاز الأمن الإنساني على تحقيق سلامة الأفراد وحماية حياته، اتسع نطاق الحماية الذي يعمل عليه الأمن الإنساني ليشمل المخاطر الصحية المهددة لحياة الناس، والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الأمن الصحي والأمن الغذائي كأهم الأبعاد المحققة لحياة آمنة وصحية، وتتجسد الحماية التي يحققها كل بعد من خلال ما يلي:

أولاً: الأمن الغذائي ودوره في حماية حياة الإنسان

تشكل قضية الجوع وسوء التغذية المهددة لحياة الناس واحدة من أهم القضايا المطروحة على الساحة العالمية، والتي لا يمكن تجاوزها إلا من خلال تحقيق الأمن الغذائي الذي يعرف بأنه حالة تمتع كل إنسان في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للحفاظ على حياة صحية ونشطة⁴³. ويستعمل مدخل الأمن الغذائي للقضاء على ما يسمى بسوء التغذية سواء الكمي أو النوعي وأن آثارها مقوضة لأمن وحياة الناس، إذ نجد زيادة نسبة فقر الدم عند الفئات التي تعاني من سوء التغذية، كما أن هذا الأخير قد يضعف الجهاز المناعي وبالتالي يزيد من مخاطر اعتلال الصحة.

ثانياً: الأمن الصحي ودوره في حماية حياة الناس

يشكل الأمن الصحي أهم الأبعاد الضامنة لحماية الأفراد من جميع أنواع المخاطر الصحية المؤثرة على حقهم في الحياة، ويعرف الأمن الصحي على أنه الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالسلامة البدنية والعقلية والاجتماعية وليس مجرد عدم الإصابة بالمرض أو العجز⁴⁴. ونجد أن تحقيق الأمن الصحي يعتبر أمراً جوهرياً لبقاء الإنسان على قيد الحياة كما يعتبر مدخلاً أساسياً لإعمال باقي حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: دور الأمن الإنساني في تحسين نوعية حياة الناس

بالإضافة إلى دور الأمن الإنساني في الحفاظ على حياة الناس فهو يعمل من خلال باقي أبعاده على رفع مستوى حياة الناس وتحسينها سواء من الناحية المادية لزيادة الرفاه الإنساني أو من الناحية المعنوية وذلك بتحقيق الكرامة الإنسانية ويظهر هذا من خلال ما يلي:

الفرع الأول: دور الأمن الاقتصادي والبيئي في دعم الرفاه الإنساني

إذا كان الرفاه الإنساني يتحقق بتحقيق الجوانب الاقتصادية والبيئية فإن هذا يبرز دور الأمن الإنساني من خلال البعد الاقتصادي والبيئي على تفعيل الرفاه الإنساني و يظهر هذا من خلال ما يلي:

أولاً: الأمن الاقتصادي وزيادة الرفاه الإنساني

يعرف الأمن الاقتصادي على أنه الحالة الاقتصادية التي يحصل فيها الفرد على دخل كافٍ للحفاظ على حياته وكذلك ضمان تلبية الحاجات الأساسية المؤمنة لمستوى معيشي لائق⁴⁵. وبهذا يظهر الأمن الاقتصادي على أنه المدخل الأساسي الضامن لتمتع الأفراد بالحقوق في الدخل بطريقة تسمح لهم بتحسين نوعية حياتهم المادية، وعلى هذا الأساس نجد أن تحقيق الأمن الاقتصادي للأفراد لن يكون إلا من خلال ضمان كفاية الدخل الذي يرتبط أساساً بمدى كفايته لتلبية الحاجات الأساسية للناس، مع رفع مستويات المعيشة وكذلك سهولة الوصول والانتفاع بمختلف الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، السكن...

ثانياً: الأمن البيئي ودوره في زيادة الرفاه الإنساني

يعرف الأمن البيئي على أنه تحرر الطبيعة وكذلك الإنسان من مختلف الأخطار البيئية التي يكون لها آثار سلبية على أمن وحياة الناس⁴⁶. وتتداخل النظم البيئية السليمة مع كل من النظام الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، فالبيئة تعد المصدر الرئيسي لدعم حياة الإنسان وذلك من خلال مختلف الموارد البيئية المستغلة اقتصادياً واجتماعياً إن يتم من

خلالها زيادة القدرات الانتاجية للمكونات البيئية في المجتمع، حيث يساعد ذلك على رفع مستويات المعيشة وتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية⁴⁷.

الفرع الثاني: دور الأمن السياسي والمجتمعي في دعم الكرامة الإنسانية
إذا كانت الكرامة الإنسانية تعتمد على مدى تلبية حقوق الإنسان لكل الناس ودون أي تمييز أو استبعاد لفئة على حساب الأخرى، فإن تحقيق هذا يحتاج بالضرورة لكل من الأمن السياسي والأمن المجتمعي، ويظهر دورهما في تحقيق الكرامة الإنسانية من خلال ما يلي:

أولاً: الأمن السياسي ودوره في تحقيق الكرامة الإنسانية
يرتبط الأمن السياسي بوجود نظام سياسي يحترم حقوق الإنسان ويعرف على أنه حالة تمكين كل إنسان من حقوقه الأساسية في ظل غياب القهر السياسي⁴⁸. وبهذا نجد أن الأمن السياسي لا يتحقق إلا بتحقيق النظام الديمقراطي كنظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة وفق مبدأي المساواة بين المواطنين في الفرص والحقوق.

ويتحقق هذا في ظل غياب أي تسلط أو قهر سياسي وهذا ما يعطي للأفراد الضمانات اللازمة للتعطاء والمطالبة أكثر بحقوقهم، وبالتالي ضمان الاحترام الكامل للحقوق الجوهرية المدعمة للكرامة الإنسانية⁴⁹.

ثانياً: الأمن المجتمعي ودوره في تحقيق الكرامة الإنسانية
يختلف كل مجتمع عن الآخر في القيم والممارسات التي تعكس الهوية أو التصور الذاتي للمجتمعات، ويعتبر الأمن المجتمعي أكثر أبعاد الأمن الإنساني حماية لهذه الميزات والخصائص المجتمعية، فالأمن المجتمعي يعني التقوية الذاتية لهوية الجماعات والحفاظ على تنوعها وتميزها عبر الزمان والمكان⁵⁰.

وبناء على هذا، يركز الأمن المجتمعي على الحفاظ على أي اختلاف بين الجماعات الثقافية، الاجتماعية أو العرقية... وهذا من خلال ضمان احترام الآخر في ظل العدالة الاجتماعية، وكل ما يتطلبه إلغاء التنافر على مستوى الأفراد أو الجماعات وهذا ما يجسد الحماية الفعلية لمختلف الجماعات العرقية والأثنية، ويدعم حماية حقوقها أو ما يعرف في أغلب الأحيان بحقوق الأقليات وبالتالي يزيد من فرص تمتع هذه الفئات بالكرامة الإنسانية.

وبهذا أو من خلال تحليلنا السابق يظهر دور الأمن الإنساني في تحقيق عنصر الاستباقية للحماية من مختلف المخاطر الماسة بحياة الناس وعمله على تدعيم الرفاه الإنساني من جهة وتكريس الكرامة الإنسانية من جهة أخرى والتي تظهر على أنها أهم العناصر المكونة للحق في جودة الحياة.

الختامة:

ساهم المفهوم الجديد للأمن الإنساني في توليد أفكار جديدة ساعدت على حماية حياة الناس، تحسين مستوى معيشتهم والرفع من كرامتهم وهذا سعيًا نحو تحقيق الحق في جودة الحياة. ويعتمد الأمن الإنساني في تحقيقه لهذه النتيجة على كل من أبعاده السبعة التي تظهر كشروط أساسية تضمن لنا تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق مصالحهم.

وبهذا يبرز الجانب النظري لهذه الدراسة أن الحق في جودة الحياة هو عبارة عن متغير تابع للأمن الإنساني من جهة، ومن جهة أخرى فهو يمثل المقياس المحدد لمدى انتفاع الناس بنتائج الأمن الإنساني كما تظهر مركزية حقوق الإنسان في تحقيق كل من الأمن الإنساني وكذلك الحق في جودة الحياة، فهي التي تشكل الأساس المعياري المرتبط بتلبية كافة الحاجات الإنسانية كالغذاء، الصحة، المأوى، البيئة.... وتشكل هذه الحقوق أيضًا تعبيرًا عن أبعاد الأمن الإنساني التي لا يمكن الوصول إلى تحقيق الانتفاع بالحق في جودة الحياة إلا من خلال تحقيقها.

الهوامش

- ¹ - مصطفى علوي: الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم، العدد 04، أبريل 2005، ص 10-11.
- ² - حمدوش رياض: "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية"، العالم الإستراتيجي، الجزائر، العدد 04، جوان 2008، ص 17.
- ³ - مورنر سيلزو وآخرون: "النظام العالمي الجديد"، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 265.
- ⁴ - Mike fell : « Is human Security our Main concern in the 21st century? », journal of securiry sector Management, valume 04, number 03, September 2006, p1.
- ⁵ - بول جوردن لورين: "نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية"، ترجمة أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية: القاهرة، 2000، ص 158.
- ⁶ - عبد الوهاب الكيالي: "موسوعة السياسة"، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د، ت ن)، ص 201.
- ⁷ - Jean – François Rioux : « La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales », L'harmattan : Paris, 2001, p36.
- ⁸ - Hans corell : « from territorial sovreignty to Hunan securiry », in : From territorial sovereignty to Hunan security, london : International kluwer law, p235.
- ⁹ - John W. Gofman: "How the cold war caused millions of American deaths through medical practice". (http://www.rightlivehood.org/fileadmin/files/pdf/letiraturerecipients/Gofman_yaroshinskaya/Gfman-golf_war_and_medical_practice.pdf)
- ¹⁰ - جاك لوب: "العالم الثالث وتحديات البقاء"، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986، ص 59، 62.
- ¹¹ - Richard J. Estes: " Beyond famine, relief 27 beyond famine relief : the continuing crisis in development " (<http://www.sp2.upenn.edu/restes/estes%20papers/beyond%20famine%20relief1987.pdf>) p27.
- ¹² - « Declaration of the club of Rome » (<http://www.Mega.nu/ampp/car.html>).

¹³ - علاق جميلة ووففي خيرة: "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، العالم الإستراتيجي: الجزائر، العدد 4،

جوان 2008، ص 28.

¹⁴ - خديجة عرفة محمد: "مفهوم الأمن الإنساني"، سلسلة مفاهيم، العدد 13، يناير 2006، ص 10.

¹⁵ - Ramesh thakur : « New Millenium, New perspective : the united nation, security and governance », United nations University Press : New york, 200, p151.

¹⁶ -Edward Newman : « Hunan Security and conflict » : Hunan Security dournal, Issue 03, February 2007, p7.

¹⁷ -Jean – Francois Rioux, op.cit, p34.

¹⁸ -« Conflict and hunan Security » (<http://home,hiroshima-u.ac.jp/heiwa/e19/chp3.pdf>).p48.

¹⁹ --Moufida Gouda and John crowley : « Rethinkiny hunan Securiry », wiley-Black well : Uuited Kingdom, 2008, pp9-10.

²⁰ - لجنة أمن الإنسان: "تقرير أمن الإنسان الآن"، نيويورك: لجنة أمن الإنسان، 2003، ص 4.

²¹ -Sabina Alkire : « conceptual Framework for Hunan Security »

(<http://www.HumanaSecurity-chs.org/activities/outreach/frome.pdf>), p2.

²² -United Nations Developmant programme : « Report of Human rights and Human development », New york : UNDP, 2000, p35.

²³-Chadwick F, Alger : "the future of the United Nations System", New York : United Nations University Press, 1998, P188.

²⁴ - هيلة حمد المكيمي: "تحسين الأمن الوطني الشامل.مختلف أبعاده"، ورقة مقدمة في مؤتمر السنوي الرابع حول الأمن الوطني الشامل

حركة التوافق الوطني الإسلامي، يومي 02 و 03 أفريل 2007، ص 11.

²⁵ - سامح فوزي: "الحوكمة"، سلسلة مفاهيم، العدد 10، أكتوبر 2005، ص 18.

²⁶ -Deepa Narayan : « Empowermant and poverty Reduction », the world bank: washirgton.2002.p14.

²⁷ -Moutida Gouda and john Growley : « Rethinking human security », wiley-Blakwell: United Kingdom, 2008, p121.

²⁸ -United Nations Development programme : « Report on overcoming fear », New york: UNDP, p68.

²⁹ -Gavin cawthra, Andre du Pisani and Abillah Omari: « Security and democracy in Southern Africa »,wits University press: johannesburg, 2007, pp 1-2.

³⁰ - Anne Hammevstad : "A monograph for the African human security initiative , (<http://www.issafrica.org/pubs/other/ahsi/hummerstamono/contents.html>).

³¹ - مصطفى علوي سيف: "الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا"، في: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة: الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم: بيروت ، 2006، ص 397.

³² - بومدين أحمد بكثير: "حق الحياة البشرية"، دار ابن حزم: بيروت لبنان، 2009، ص 24.

³³ -Wolfgang glatzer et al : challenges for quality of life in the contemporary works; kluwer Academic Publishers : london, 2004, p28.

³⁴ - Alfred Michael Dockery : Happiness, life satisfaction and the role of work (<http://www.melbourneinstitute.com/hilda/biblio/cp/cof-hd05, pdf>), p2.

- ³⁵ Mark Rapley : "Quality of life Research"; SAGE publications : london, 2003, p27.
- ³⁶ – محمد عبد الحليم منسي وعلي مهدي كاظم: "تطوير وتقنين مقياس جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في سلطنة عمان"، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الأول، العدد الأول، 2010، ص43.
- ³⁷ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: "تقرير حول وعد المساواة: الإنصاف بين الجنسين والصحة الإنجابية والغايات الإنمائية للألفية"، UNFPA: نيويورك، 2005، ص24.
- ³⁸ – Robert prescott-Allen : « the wellbeing of nations », Island Press : washington, 2001, p55.
- ³⁹ – Mark McGillivray : « Human well-being : concept and Measurement », United Nations University : New York , 2006, p4.
- ⁴⁰ – Oliver de Frouville : « l'intangibilité des droits de l'homme en droit international », Pedone : Paris, 2004, P 121.
- ⁴¹ – ماجدة عدلي: "الحق في السلامة الجسدية" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: القاهرة، 2007، ص37.
- ⁴² – عبد الملك بن حمد الفارس: "جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض، 2004، ص28.
- ⁴³ – Food security (fmp://ftp.fao.org/es/policy/briefs/pd 02.pfd)
- ⁴⁴ – صندوق الأمم المتحدة للسكان: "تقرير حول وعد المساواة"، unfpa: نيويورك، 2005، ص24.
- ⁴⁵ – باتر محمد علي وردم: "العولمة ومستقبل الأرض"، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص79.
- ⁴⁶ – P.H.Liotta et al : Environmental change and human security, Springer : New York, 2007, p223.
- ⁴⁷ – إياد عاشور الطائي ومحسن عبد العلي: "التربية البيئية"، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب: بيروت، 2010، ص205.
- ⁴⁸ – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير حول أبعاد جديدة للأمن الإنساني، DNUD: نيويورك، 1994، ص32.
- ⁴⁹ – ديدى ولد السالك: "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، أكتوبر 2008، ص28.
- ⁵⁰ – Barry Buzan et al, "Security : anew Framework for analysis", Lynne Rienner Publishers : london, 1998, p119.